



المحاضرة الرابعة (04)

التجارة في الجزائر خلال الحقبة العثمانية:



• تمهيد

• مظاهر التجارة الداخلية في الجزائر العثمانية

• العوامل المتحكمة في التجارة خلال العهد العثماني

• مناطق التبادل التجاري وطبيعة المبادرات.

• وسائل التجارة: الهياكل والتنظيمات.

• الميزان التجاري

• خاتمة

تقديم:

تعتبر التجارة من أهم عناصر الدورة الاقتصادية، ومرأة عاكسة لواقع الاقتصادي لأي مجتمع، حيث تتوقف عليها حيوية الأسواق الداخلية والخارجية، ومنشطا لحركة تبادل السلع والمنتجات بين الريف والمدينة.

1- مظاهر التجارة الداخلية في الجزائر العثمانية:

كانت التجارة الداخلية محدودة نظراً لضعف الإنتاج، وضيق الأسواق حيث كانت التجارة نشيطة بين الشمال والجنوب، وضعيفة بين الشرق والغرب، وهذا نتيجة لاختلاف المنتجات بين الشمال والجنوب وتشابهها بين مدن الشرق والغرب.

كانت الأسواق في مدينة الجزائر مثلاً تتمركز في شارعين رئيين، أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، واشتمل على سوق الكتان، سوق الزيت ، سوق الشمع، سوق الفكافهين.

كما كانت هذه الأسواق تنظم أسبوعياً وموسمياً تباع فيها المنتوجات الزراعية والحيوانية ومنظمة تنظيمياً دقيقاً، ومحل مراقبة من قبل المحاسب وأعوانه لمنع الغش، أما عن الأسعار فكانت تحدد من قبل الدولة.

أدت قبائل الرحالة دوراً كبيراً في تنشيط الأسواق السنوية (أولاد سيدي الشيخ، أولاد نايل، النمامشة...) حيث يتم في هذه الأسواق تبادل منتجات المناطق الجبلية، بمنتجات المناطق (بوسعادة، وسكانبني عباس، ومجانة..) وقد تتم عن طريق المقايضة (الزيت مقابل الصوف). كانت مدن السهول العليا تشكل الأسواق السنوية الهامة، التي يتلقى فيها سكان الجبال والسهول والصحراء التي أطلق عليها إسم الشحاته¹ بالإضافة إلى هذه الأسواق السنوية كانت تنتشر الأسواق الأسبوعية مثل سوق السبت، سوق الجمعة، سوق الإثنين.

أما منتجات الصحراء فقد تمثلت في التمور والماشية والأصوف وريش النعام يتم بمبادلتها بمنتجاتها التل المتمثلة في الحبوب والزيتون والتين.

¹- الشحاته: إسم يعني الطلبة باللغة العامية أو المسؤولون، أطلقه العرف المحلي على سكان المناطق الثانية الشمالية، وبعض جهات الهضاب والسهول العليا الجنوبية، هذه المناطق كانت تعتمد على تبادل السلع فيما بينها، ينظر: يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملقيات الوطنية والدولية، دم و، الجزائر، 1999، ص333.



يتوزع النشاط التجاري في العهد العثماني على الأقطار الكبرى مثل قسنطينة، الجزائر، تلمسان، إضافة إلى الأسواق الأسبوعية والموسمية ففي المدن كانت تقام الأسواق الأسبوعية في الشوارع، القيسريات وتحاط بها الفنادق والملاهي والحمامات وأماكن التجمعات، أما الأرياف فأقيمت بها الأسواق ونشطة بحسب وفرة المنتوجات الزراعية والصناعية.

ارتبطت مدineti قسنطينة وتلمسان بالتجارة مع الدول المجاورة وما يصلها من القوافل التي كانت أكثر من التجارة البحرية (ميناء عنابة يمول قسنطينة، أما تلمسان لا يوجد لها ممول أما وهران فقد كانت محطة لهذا اعتمد على القوافل التجارية من الجنوب).

كانت التجارة الداخلية تحت السلطة العثمانية التي تعطي امتيازات لليهود¹ فكانوا هم من لهم الصلاحية في تزويد الأهالي، بما يحتاجون إليه، فكان اليهودي هو من له القدرة في إمداد العيش للسكان المحليين.

شهدت التجارة الداخلية التراجع والضعف ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب التي تتمثل في: قلة الأسواق، وانخفاض الدخل الفردي، ندرة الموصولات، وفساد الجهاز الإداري.

2- العوامل المتحكمة في التجارة خلال العهد العثماني:

تضافرت عدة عوامل في ازدهار هذا القطاع أو ركوده مثل العوامل السياسية والطبيعية شأن التضاريس ووفرة المياه، والعوامل الضريبية والأمنية، إضافة إلى النظام المالي وقواعد التجارة المتمثلة في نظام المقايضة والعملة والاحتكار اليهودي التجاري، ونظام الجمركة والديوان، وحتى عوامل الفساد.

يمكن حسر هذه العوامل التي أثرت في التجارة الجزائرية في العهد العثماني في:

- 1- الموقع الجغرافي للجزائر حيث أنها كانت محطة الأطماع إضافة إلى أنها نقطة عبور والتقاء أفقيا وعموديا.
- 2- تنوع الموارد المنتجة في الجزائر سواء زراعياً أو مواد أولية مما ساعد في تشغيل الأسواق. أي تنوع المحاصيل الزراعية واختلاف نمط الحياة من منطقة لأخرى.
- 3- تأثيرات بعض عناصر المجتمع كاليهود والأندلسيين² بوجود تقاليد تجارية عريقة مثل العنصر الأندلسي الذي شجع التجارة
- 4- أهمية المسالك التجارية الرئيسية والثانوية البحرية، التلية، الصحراوية (القوافل).
- 5- طبيعة البنية الجغرافية ونوعية المناخ أدى إلى تشغيل المبادرات وخلق تكامل بين المناطق.
- 6- نظام الجمركة والذي ارتبط باستراتيجية السلطة بحيث كان موجه للجباية ومنافياً لتطور المبادرات مما أثر على الواردات والصادرات، وحتى البابايلكات لم تستطع السيطرة على المبادرات.
- 7- تقسي آفات الرببة والرشوة والتهرب الجبائي والتزوير خاصة في الأسواق الداخلية من بين العوامل كذلك احتكار الدولة للتجارة وبعض المواد خاصة: القمح البليوني والخشب هذا ما خلق أزمة إقتصادية بظهور الوساطة الغير منظمة.

¹ - كمال بن صحراوي، الدبلوماسي اليهود الجزائري في أواخر عهد الدايات، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف دحو فغرو، معسكر: المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي ، 2007-2008 ، ص 41.

²- حفي هلالي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأیالة 1815-1830- م دار الهوى، الجزائر 2007، ص 38.



8- تحول طرق التجارة العالمية من أجل القضاء على الوساطة العثمانية، بعد الكشوفات الجغرافية واستقرار الأوروبيين بسواحل رأس الرجاء الصالح، سان لويس، سبتة، طنجة، المرسى الكبير، الرأس الأخضر، وتأسيسهم للشركات التجارية مثل شركة الهند الشرقية سنة 1600 حيث زالت الوساطة التجارية (Transit).

وفي المقابل هناك جملة من العوامل التي أضرت بالنشاط التجاري:

- الامتيازات التجارية الأجنبية التي تعود إلى عدة اتفاقيات ثنائية بين الباب العالي والدول الأوروبية.
- استحواذ اليهود التجاري وتجيئه لخدمة الدول الأوروبية.
- عدم إتباع نظام جمركي يخدم التجارة الجزائرية.
- احتكار الدول الأوروبية لتجارة المواد الأولية.
- صعوبة المواصلات وهذا بعد استقرار الأوروبيين بالسواحل الإفريقية وتغلبهم في إقليم السودان¹

3-مناطق التبادل التجاري وطبيعة المبادرات:

كان النشاط التجاري مزدهرا خصوصا في السنوات الأولى حتى يقول سبنسر: "أن التجار يمثلون الطبقة الخامسة من سكان الجزائر، ومعظمهم كان في الأرض من الانكشارية أو البحارة أو الأندلسين وتمثل تجارهم عموما في الحبوب والأبقار والصوف والجمال والزيت والعسل والعنب والتمر والحرير والجلد والشمع .."².

كانت سلعالجزائر تصدر في بعض الأحيان إلى الخارج خاصة إلى إيطاليا وأوروبا وبعض المدن المغربية. ولعل أهم ما كانت تصدره الجزائر الحبوب والتمور والزيتون والقطن والتوايل والزيوت والعسل والبقول وبعض المحاصيل النقدية، إضافة إلى المواد الأولية في شكلها العام وكل ما يتعلق بصناعة الجلد (جلود الحيوانات) والمرجان وحتى الأقمشة الصوفية والحريرية ومواد سودانية كريش النعام وبعض المواد المصنوعة كماء الورد والمناديل الحريرية والزرابي إضافة إلى الماشية والخيول³ حتى أن بعضها كان يباع في مزاد علني⁴ ...

في المقابل ابتعت في هذه الفترة التبغ، الذهب الخام، العبيد، ريش النعام، العاج، الحرير، العطور، البنادق، مستلزمات السفن، إضافة إلى الأرز والفواكه المجففة، والتوايل كما نجد أيضاً الصفائح الحديدية والمعادن، ودود الحرير، والورق، والصابون، والمنتوجات المطرزة، والقطن⁵...

من أهم مناطق التبادل التجاري هي أوربا متمثلة في الموانئ الجنوبية ليفورن، مارسيليا، فلورانس، جنوة، مالقا، البندقية إضافة إلى الدول المجاورة كالمغرب الأقصى، تونس، السودان الغربي، حوض النيل، إضافة إلى بلاد المشرق متمثل في الحجاز، مصر، الأناضول.

يمكن الاقتصر على ثلاثة مراكز رئيسية في الجزائر ممثلة في الأقطار الثلاثة: الجزائر، قسنطينة، تلمسان إضافة إلى المناطق الثانوية ومثلت محطات تجارية وأسواق تبادل مهمة وتمثلت في مدن ساحلية(بجاية، عنابة، وهران) وأخرى داخلية (مازونة، المدينة، ميلة) وحتى الواحات (تررت، ورقلة، الأغواط، بسكرة، واد سوف، واد ريج، إقليم توات، الساورة) .

¹- ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ص 68

²- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياض البحر، ش.و.ن.ت:الجزائر، 1980، ص 118

³- جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، د.ت، ص 249.

⁴- وليام شالر، مصدر سابق، ص 102.

⁵- علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها ما قبل 1830، ط 1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 108.



استأثرت مدينة الجزائر بالتجارة مع الموانئ الأوروبية في حين ارتبطت قسنطينة وتلمسان مع تونس والمغرب مشكلة طرق تجارية رئيسية مع قفصة وغدامس (ليبيا) ومع فاس وسجلماسة.

4- وسائل التجارة: الهياكل والتنظيمات.

أ- الموانئ وطرق المواصلات البرية:

- الموانئ: تعتبر الموانئ حلقة وصل بين أوروبا والإيالة لذلك كان النقل البحري وشفوقي على النقل البري ومن هذا الأساس استطاعت الإيالة أن تبني قوتها البحرية، ومن أهم الموانئ:

- ميناء وهران: ويمتد هذا الميناء على ناحية الغرب، ساهم الإسبان بعد احتلاله 1509 في توسيع وتدعم رصيفه القاري.¹

- ميناء أرزيو: يقع شرق وهران، وكان ميناء الرئيس لباليك معسكر (باليك الغرب) وقد عمل بالي وهران على إقامة عدد من المخازن بميناء أرزيو²

- المرسى الكبير: يقع على بضعة أميال غربي خليج وهران، محصن طبيعيا حيث أنه محمي من الرياح الغربية، وقد كان قبل استرجاع وهران هو ميناء الرسمي في باليك الغرب.³

- شرشال: ميناء صغير محمي بعدة أرصفة ولكن مدخله ضيقاً وصعباً لذلك لم تتمكن السلطة من توسيعه.

- ميناء الجزائر: من أهم الموانئ في الإيالة تكون من عدة جزر كما يمكن إرساء السفن في جميع أنحائه.

- ميناء جيجل: يقع على بعد 165 كم من قسنطينة هو خليج كبير ولديه إمكانية إرساء كل أنواع السفن. ميناء ستورة: وهو على مقربة من سكيكدة وكانت تابعة لميناء عنابة .

تعتبر هذه الموانئ شريان هام لتسويق المنتوجات المحلية لكنها بقيت في الوسط والغرب مستغلة من الباليك أما موانئ باليك الشرق (عنابة، القل، القالة) فكانت مستغلة من قبل المؤسسات الفرنسية في شكل امتيازات.

- طرق المواصلات البرية: وهي نوعان داخليه وخارجية

- 1- الداخلية : وكانت مختلفة عن مثيلاتها في أوروبا، وتنقسم إلى جهوية وسلطانية، وهي الطرق التجارية الكبرى ويوجد منها بالجزائر التي تربط البلاد بكل من تونس ووهران وتلمسان ووجدة : ومنها ذكر :

الطريق الذي يربط مدينة الجزائر بالداخل المتمثلة في الطريق الشرقي الذي يربط باب عزون ثم يمر بقنطرة الحراش ثم ينحني إلى الجنوب ليمر بالبويرة ثم سهل مجانية ليصل بمدينة قسنطينة .

الطريق العرضاني الشمالي يربط تونس بفاس مروراً بمدن الكاف وقسنطينة وسطيف وحمزة والجزائر ووهران وتلمسان ووجدة.

الطريق العرضاني الجنوبي، يربط وادي سوف بالعاصمة ويمر بمدينتي بسكرة وبوسادة.

الطريق القطري الشرقي، يربط وادي ميزاب بتونس، مروراً بمدن الاغواط، وبوسادة وقسنطينة والكاف.⁴

طريق وادي سوف غدامس، يقطع في عشرة أيام ولكنه محفور بالمخاطر بسبب ما فيه من كثبان رملية.

¹- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص 77.

²- الزهار احمد الشريف، المصدر السابق، ص 47.

³- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 78

⁴- المرجع نفسه، ص 77.



- **وسائل النقل** وهي تختلف من مكان إلى آخر ففي التل سيتحمل التجار الجمال والبغال للسلع، والخيل للأشخاص، وأما في الصحراء يستعملون الجمال والحمير المصرية لهما معا.
- **التجارة القوافية**: وهناك طريقتان مشهورتان ل القيام بعملية النقل أولهما هي القافلة التي قد تضم مجموعات متعددة من التجار الذين لا تربط بينهم سوى مصلحة الطريق وثانيها هي النجع أو القبيلة السيارة التي تتنقل بكمالها ولذلك هي أيضا من الأول ولكنها أضمن بالنسبة للتجار.
- **المحلات التجارية**: عدت كتب الرحلات عددها ومهامها (الحسن الوزان)، وبالموازاة كانت المحلات التجارية بمدينة مليانة مجموعة في شارع وافد على غرار محلات مدينة المدينة، تنتشر حولها أشجار الكروم بأحجام مختلفة على طوال الشارع وأن هذه المحلات لم تكن بعيدة على باب وهران في الغرب وكان أحد الشوارع يسمى بشارع التجار، وكان اغلبها محبسا (تابعة الأوقاف الحرمي الشريفين).
- **طرق المواصلات الخارجية**: كانت للطرق التجارية ارتباط بأهم الأسواق والفنادق التي كانت متواجدة في كل حاضرة من حواضر الآيالة وذلك من أجل تبادل البضائع وعقد الصفقات التجارية.
- **الأسواق**: يتوزع النشاط التجاري بالجزائر في العهد العثماني على أسواق كثيرة منها الأسواق الأسبوعية والموسمية لتبادل المنتوجات.
- **الفنادق**: وهي منشآت متخصصة في التجارة الكبرى وغالبا ما تكون متخصصة في بيع مادة بعينها ومن أهم هذه الفنادق فندق ابن التركية، فندق ابن رزقي وغيرهما¹. إضافة إلى الفنادق التي كانت تأوي القوافل التجارية القادمة من الصحراء وكانت على درجة كبيرة من التنظيم وحسن البناء مقارنة بفنادق مدينة الجزائر².
- 5- **الميزان التجاري**: بعد تناقض الانتاج وانقطاع غائم البحر أصبح الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا مزمنا في أواسط القرن الثامن عشر بل أضحى مع مطلع القرن التاسع عشر يشكل احدى مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري.
- وأهم ما تحكم في الميزان التجاري وهو وضعية الواردات وال الصادرات فكانت صادراتالجزائر لا تتجاوز 273000 دولار اسباني بينما ارتفعت نسبة الواردات الى أكثر من 1200 000 دولار سنة 1822 بحيث بلغ العجز التجاري ما قدره حوالي 927 000 دولار اسباني حسب ويليام شالير³.
- ويعود هذا الاختلال الى ارتفاع قيمة الصادرات وارتفاع في أثمان المواد المصنعة والمستوردة في أغلبها من البلدان الأوربية و الى تحكم التجار اليهود في الوكالات التجارية الأوربية في الأسعار والأسواق ومصادرة الموادالجزائرية وإرهاق الحرفيين والمزارعين بالضرائب ونظم الاحتكار⁴.
- خلاصة**: إن الاقتصاد الجزائري عرف ازدهارا ملحوظا في القرنين 16 و 17م و تقهقر ملماسا ابتداء من أواسط القرن 18م، وانتهى الى حالة من الضعف والجمود أدت الى انهيار النظام السياسي للدولة الجزائرية في أول اصطدام حقيقي لها مع قوة أوروبية.

¹- بrahami نصر الدين تصووص على تابليت، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثلاثة، الجزائر، 2010م، ص 177.

²- ودان بوغفاله، الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدينة ومليانة في العهد العثماني، مكتبة الرشاد للطباعة، الجزائر، 2009، ص 143.

³- ويليام شالر، مصدر سابق، ص ص102، 103.

⁴- حفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر العثماني، ص 161.